شركة
شبكة المحامين العرب
المحدودة
MOHAMOON.COM
التقنية الرقمية في خدمة العدالة

نشرة إخبارية لأنشطة

شَبكة المُحَامين العَرب

العدد الأول

التقنية الرقمية في خدمة العدالة

شبكة المحامين العرب هي شركة ذات مسؤولية محدودة بدأت كفكرة في الرياض في العام 1999 م وذلك بهدف الاستثمار في التقنية الرقمية والإنترنت عن طريق تحويل النصوص من مستندات ورقية إلى نصوص إلكترونية.

تواصل معنا

جودة.. التزام.. تميز

رسالتنا

توفير المعلومات القانونية وتسهيل الوصول إليها لمن يحتاجها في كل مجتمعاتنا العربية وذلك بالاستفادة من إمكانيات التقنية الرقمية.

رؤيتنا

أن تكون شبكة المحامين العرب من المراجع الإلكترونية الأوسع انتشارًا والأكثر موثوقية في العالم العربي.

محتويات العدد

- كلمة العدد بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري 3
- "تحضير الأسانيد" ملفات قانونية متميزة 5
- "هكذا وردت في الأصل" الأمانة في نشر التشريعات 10
- خدمات العملاء 12
- في رحاب المعاهدات الدولية بقلم الدكتور/ عزت العمري 14
- الفقه القانوني كما تصوغه المحاكم العليا بقلم الأستاذ/ أحمد أمين 17
- علمتني المحاماة بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري 19

كلمة العدد بقلم الأستاذ / عبد الله الناصري

✦ بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على شبكة المحامين العرب ✦
مفهوم جديد لنشر الموسوعات التشريعية

"الحمد لله وله الشكر.. فقد بدأت شبكة المحامين العرب كفكرة وكمشروع في أواخر العام ١٩٩٩م وذلك فور إتاحة الإنترنت في المملكة العربية السعودية للمواطنين وكان قبل ذلك حصرًا على الجهات الحكومية.."

ومشروع الشبكة باختصار يقوم على فكرة إنشاء موسوعات تشريعية إلكترونية لدول الخليج ابتداء من المملكة العربية السعودية ثم باقي دول الخليج.. وذلك على أساس تحويل النصوص الورقية إلى نصوص إلكترونية حية بهدف تسهيل الوصول إلى القانون لكل من يحتاجه وتوفير مئات الآلاف من الساعات في البحث..

واليوم ولله الحمد -وبعد أن أكملت الشبكة عامها الخامس والعشرين في عمل متواصل- فقد أنجزت خلال هذه المدة المرحلة الأولى في مشروعها الرائد وذلك بإنشاء ست موسوعات تشريعية متكاملة لجميع دول الخليج الست وذلك من أول أعداد الجرائد الرسمية في هذه الدول وحتى هذا اليوم مع التحديث الفوري..

ولأن الشبكة ترى أن رسالتها ليست فقط توفير التشريعات وتسهيل الوصول إليها بل إضافة إلى ذلك توفير ما أبدعه شراح القانون من شروحات لهذه التشريعات استنادًا إلى كبار شراح القانون وذلك وفقًا لمفهوم جديد للنشر التشريعي الإلكتروني يتميز بأنه نشاط إثرائي مستمر لا يتوقف، بل يتم تزويده بكل جديد من شروحات وأحكام ومستجدات..

ولتحقيق ذلك بدأت الشبكة وبالفعل واعتبارًا من ١-١-٢٠٢٥ بإثراء القوانين المدنية الخليجية بشروحات القوانين المدنية وفق خطة تربط بين القوانين المدنية الخليجية والقانون المدني المصري الذي اقتفت أثره القوانين المدنية العربية.

وإثراء التشريعات يقوم على أساس أن كل مادة تشريعية من مواد أي تشريع تنطوي على موضوعات قانونية تناولها شراح القانون بشروحات كثيرة، كما أصدرت المحاكم العليا وعلى رأسها محكمة النقض المصرية مئات الآلاف من الأحكام حول كل موضوع شكلت في مجموعها مع شروحات القانون فقهًا قانونيًّا لا غنى للباحث عنه سواء أكان قاضيًا أم محاميًّا أم باحثًا أكاديميًّا.. إلخ حيث إن هذا الإثراء هو ما يحتاجه الباحث بالفعل.

ولتحقيق هذا المفهوم الجديد للنشر التشريعي فقد بدأت الشبكة بالفعل بإفراد كل مادة من مواد القانون المدني بملف مستقل يتضمن موضوعات المادة، ثم ما ذكره شراح القانون حول هذه الموضوعات وما صدر حول هذه المادة من أحكام قضائية أو أنظمة أخرى أشارت لها.. مع فتح المجال لكل من لديه تعليق أو تصحيح أو إضافة عن طريق أيقونة "شارك" الموجودة في كل ملف.

عبد الله محمد الناصري
مدير عام شبكة المحامين العرب

"تحضير الأسانيد" ملفات قانونية متميزة

إدراكًا من شبكة المحامين العرب لأهمية الوقت، فقد وفرت خدمة فريدة لعملائها تتمثل في إعداد "ملفات" متكاملة حول أي موضوع قانوني يطلبه عملاؤها، حيث تقوم الشبكة بالبحث في آلاف الملفات وحصر التشريعات ذات الصلة وجمعها من مصادرها الرسمية، ثم تقديمها في ملف وورد قابل للنسخ والتداول وجامع لكل ما يتعلق بالموضوع من تشريعات دون أن تتدخل بإبداء رأي قانوني أو ترجيح بين المستندات، حيث إنها ترى أن هذه الجوانب الاستشارية والفقهية ليست من اختصاصها..

"عبد الله الناصري"

في موسوعة "محامو الإمارات"

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة حول (أثر رفض طلب الاستقالة أو السكوت عنها من قبل الجهة الإدارية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (إجازة الأبوة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (اختيار الحكمين في دعاوى الأحوال الشخصية، والشروط الواجب توافرها فيهما)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية المتعلقة بقاعدة أن الخصم لا يجوز له أن يصطنع لنفسه دليلاً على خصمه)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (التنازل عن الحق خاصة في المسائل المتعلقة بالمرتبات والأجور)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأصول الثابتة والمنقولة والمستهلكة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية التي تتضمن عبارة حجية الأمر المقضي وبيان مدلول هذه العبارة في أحكام القضاء)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (كافة التشريعات والقوانين الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي بشأن التفتيش القضائي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (وقف الاستقالة بسبب إحالة الموظف إلى لجنة المخالفات أو الجهات القضائية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية المقابلة للمادة (79) من قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الإماراتي الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 35 لسنة 2022م والتي تنص على أن "تأخذ المحكمة حال اختلاف شهادة الشهود بالقدر الذي تقتنع بصحته من الشهادة")
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (جريمة السرقة والجرائم المخلة بالشرف للموظف العام)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (حقوق ذوي الإعاقة أو ذوي الهمم)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (صفة الاستعجال في دعاوى النفقة بحيث يتم نظرها بالسرعة الممكنة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (عدم جواز الطعن بالنقض في دعاوى الطلاق إلا لمصلحة القانون)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (إصابات العمل والأمراض المهنية في الوظيفة العامة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية بشأن الأسرة البديلة للأطفال مجهولي النسب)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (كافة التشريعات والقوانين الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الوسطاء العقاريين)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (كافة التشريعات والقوانين الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الوسطاء العقاريين)

وقد تم إعداد بحث حول ما تضمنته القوانين الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وما صدر من أحكام القضاء حول هذه الموضوعات في دولة الإمارات العربية وجمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

في موسوعة "محامو الكويت"

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في دولة الكويت حول (السند القانوني للنظام العام.. ومتى يعتبر القاضي أن الموضوع متعلق بالنظام العام)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية بشأن سرية أوراق التحقيق الإداري والجنائي وعدم جواز إفشائها من الموظف العام)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الآثار القانونية المترتبة في حق المقاول المقصر في حالة لجوء الجهة الإدارية لخيار التنفيذ على حسابه)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية لحوالة الحق في عقود المناقصات)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص التشريعية المتعلقة بحماية الشهود في التحقيق الإداري)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأثر القانوني لوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة التمييز)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية الحاكمة لأوامر التغيير في التعاقدات الحكومية التي تتم بالأمر المباشر)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية بشأن جواز التعديل على خطاب الضمان من عدمه والآثار المترتبة على ذلك)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية التي تلزم الموظف بالتواجد في مقر العمل)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية الصادرة بشأن جريمة التشبه بالجنس الآخر)

وقد تم إعداد بحث حول ما تضمنته التشريعات والقوانين واللوائح في دولة الكويت وما صدر من أحكام القضاء حول هذه الموضوعات في دولة الكويت وجمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

في موسوعة "محامو المملكة"

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية حول (الأسانيد القضائية في حدود السلطة التقديرية لقاضي الإفلاس ومن يعاونه من أمناء وخبراء ولجنة إفلاس)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية المرتبطة بالمادة السابعة والتسعين بعد المائة (197) من نظام الشركات السعودي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية المرتبطة بالمادة السابعة والتسعين بعد المائة (197) من نظام الشركات السعودي)

- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد النظامية لإجراءات التحقيق داخل الوزارات وحق الموظف في الامتناع عن التحقيق من عدمه والآثار المترتبة على ذلك)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص والأسانيد النظامية المتعلقة بميراث المرأة في المجتمعين السعودي والمصري بين العرف والقانون والشرع والمسائل الفقهية حول ذلك)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص النظامية المتعلقة بجريمة الاعتداء على موظف أثناء تأدية عمله)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية والنصوص النظامية بشأن تزوير وإتلاف الأدلة الجنائية المتعلقة به)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (صاحب الصفة في سحب المركبة طبقًا لنظام الإيجار التمويلي حال عدم التزام المستأجر ببنود العقد)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد النظامية والأحكام القضائية التي تناولت المصلحة كشرط لقبول الدعوى)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية المتعلقة بإلزام رب العمل بتسجيل العاملين المتعاقدين في التأمينات الاجتماعية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (عمل الموظف الحكومي في القطاع الخاص إضافة إلى عمله وما هي الآثار والعقوبات المترتبة على ذلك)

وقد تم إعداد بحث على موسوعة محامو المملكة بما تضمنته الأنظمة واللوائح والقرارات وما صدر من الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية وفي جمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

"هكذا وردت في الأصل"
الأمانة في نشر التشريعات

إيمانًا من شبكة المحامين العرب بأن نشر التشريعات كما وردت في أصولها هو مسؤولية وأمانة، لذلك فإنها تنشر النصوص كما صدرت في الجرائد الرسمية دون تبديل أو تصرف، محافظةً على الأصل كما هو. وإذا تبين لباحثيها وجود أخطاء مطبعية أو مادية فإنها تنشر النص كما ورد في الأصل ثم تضع هامشًا على الكلمة أو العبارة التي ورد فيها الخطأ وتضع هذه العبارة التي هي عنوان هذه الصفحة (هكذا وردت في الأصل، وترى الشبكة...). سيتضمن كل عدد من هذه النشرة نماذج لهذه الأخطاء من كل دولة خليجية..

"عبد الله الناصري"

ونستهل هذا العدد بعرض نماذج من موسوعة "محامو المملكة" حيث:

صدر قرار مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رقم (ق/ 1/ 14/ 25) وتاريخ 9/ 2/ 1447هـ بالموافقة على قواعد المستفيد الحقيقي للجمعيات والمؤسسات الأهلية

وقرار مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رقم (ق/ 2/ 14/ 25) وتاريخ 9/ 2/ 1447هـ بالموافقة على قواعد تفعيل الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي

وقد ورد في متنهما خطأ يتعلق برقم قرار رقم (618) وتاريخ 20/ 10/ 1442هـ

حيث أشير إلى رقمه (816)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (618).

ومن ناحية أخرى صدر قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (02/ 32/ 2024) وتاريخ 10/ 4/ 1446هـ بالموافقة على تعديل اللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية المعدلة بالقرار رقم (3/ 21/ 2022) وتاريخ 17/ 11/ 1443هـ

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بتاريخ قرار رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية رقم (118828/ م/ 10) وتاريخ 30/ 12/ 1434هـ حيث أشير إلى تاريخه 30/ 12/ 1434هـ وترى شبكة المحامين العرب صحته 14/ 11/ 1425هـ

كما تضمن جدول التعديلات المرفق بالقرار المشار إليه أعلاه خطأ آخر حيث تم ذكر (الباب السادس) أحكام المنح والرفض والإبطال وترى شبكة المحامين العرب صحته (الباب السابع) أحكام إعادة إجراءات سير طلب براءة اختراع وتمديد المهل ذلك أن المادة (الخمسون) المعدلة ترد في (الباب السابع) من اللائحة المعدل عليها وليس (الباب السادس).

أيضًا صدر قرار وزير البيئة والمياه والزراعة رقم (15082976) وتاريخ 6/ 4/ 1446هـ بالموافقة على ضوابط زراعة القمح والأعلاف الموسمية

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق برقم قرار مجلس الوزراء رقم 227 وتاريخ 6/ 5/ 1439هـ

حيث أشير إلى رقمه (277)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (227).

كما صدرت اللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية الصادرة بقرار رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية رقم (118828/ م/ 10) وتاريخ 14/ 11/ 1425هـ والمعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (3/ 2022) وتاريخ 17/ 11/ 1443هـ

وقد ورد في متن اللائحة خطأ يتعلق بتاريخ قرار رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية رقم (118828/ م/ 10) وتاريخ 30/ 12/ 1434هـ حيث أشير إلى تاريخه 30/ 12/ 1434هـ وترى شبكة المحامين العرب صحته 14/ 11/ 1425هـ.

كما تضمنت ذات اللائحة خطأ يتعلق برقم قرار الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (5-8-2019) وتاريخ 4-9-1440هـ حيث أشير إلى رقمه (4- 8- 2019)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (5- 8- 2019).

خدمـــات العملاء

تؤمن شبكة المحامين العرب بأن تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية هو جزء من رسالتها، ولا يكتمل ذلك إلا بتوفير المساعدة الشخصية في الوصول إلى المعلومة المطلوبة، لذا خصصت الشبكة قسم "خدمات العملاء" ليكون عونًا في مساعدة الباحثين عن التشريعات، نعرض في هذه الصفحة جانبًا من الخدمات التي قدمها هذا القسم لعملاء الشبكة:

- رغب أحد العملاء في توفير التشريعات الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة سواء دليل/ لوائح/ قوانين التي تخص الذكاء الاصطناعي، وقد تمت موافاته بأكثر من 15 رابطًا مباشرًا على موسوعة محامو الإمارات بما يشمله كل رابط من تشريعات ذات صلة بموضوع البحث.
- كما تم خدمة عميل آخر على موسوعة محامو المملكة طلب البحث عن التشريعات المتعلقة بتشغيل المطارات والأسواق الحرة، وقد تمت الإفادة بأكثر من 10 روابط مباشرة على موسوعة محامو المملكة، بالإضافة إلى إرسال ملف كامل يحتوي على أكثر من 20 وثيقة تشمل قرارات ومراسيم وبرقيات وأوامر ملكية، كما تم موافاته بملف آخر يشمل تعاميم تخص الطلب.
- عميل آخر مشترك على موسوعة محامو الكويت طلب البحث عن أحكام محكمة التمييز بشأن مبدأ (القرارات التنظيمية لا تسري بأثر رجعي على حقوق مكتسبة، ولا يجوز تعديل شروط التعيين أو الترقية بعد تحقق متطلباتها)، وقد تم تزويده بروابط مباشرة لـ 8 أحكام قضائية على الموسوعة.
- كما تم تلبية استفسار عميل عن توفير نماذج جاهزة للصيغ والعقود وتم توجيهه لرابط منصة الصيغ والعقود للاطلاع على النماذج المتاحة.
- تمت خدمة عميل مشترك على خدمة الأسانيد القانونية يستفسر عن: "هل يمكنكم تزويدنا باجتهاد قضائي صادر من محاكم الإمارات العربية المتحدة، يوضح أو يتناول ما إذا كان بند التحكيم الذي يسمح لطرف واحد فقط بتعيين محكم واحد (وليس كليهما) قابلاً للتنفيذ؟"، وقد تم إرسال استفساره إلى قسم الأسانيد القانونية للرد على العميل بريديًّا.

- تمت خدمة عميل موسوعة التشريعات الإماراتية باللغة الإنجليزية بإرسال الرابط المباشر

Law No. (7) of 2025 Regulating the Practice of Contracting Activities in the Emirate of Dubai

- كما تم إرسال الروابط المباشرة على موسوعة محامو الإمارات لعميل طلب البحث عن التعديلات الواردة على القانون رقم (18) لسنة 2021 بشأن تنظيم أعمال الصلح في إمارة دبي.
- وتمت خدمة أحد عملاء موسوعة المعاهدات الدولية بإرسال الرابط المباشر اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي
- كما تمت خدمة أحد عملاء موسوعة محامو الكويت رغب في البحث عن التشريعات التالية، وقد تم إرسال المطلوب:

1. القرار وفقًا لآخر تعديل- قرار ديوان الخدمة المدنية رقم (41) لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي
2. تعميم وزارة الصحة رقم (5) لسنة 2007م بشأن كيفية تطبيق الفصل الأول من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (41) لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي
3. تعميم وزارة الصحة رقم (85) لسنة 2006 بشأن تنظيم وضبط أذونات الخروج من العمل سواء أثناء الدوام أو السماح بالتأخير عن موعد الحضور أو الانصراف قبل المواعيد المقررة

في رحاب المعاهدات الدولية

قال الله تعالى في محكم كتابه:
(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ)

تجسد المعاهدات والاتفاقيات الدولية قاعدة كونية لعمارة الأرض وهي "توازن القوى" التي من خلالها يسود السلم بين الأمم وتقوم المصالح والمنافع بين الشعوب، وتنظم الحقوق الدولية وذلك من خلال آلاف الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها دول العالم فيما بينها وتحقق بموجبها هذا الرخاء العالمي..
ولأن الاتفاقيات والمعاهدات تعتبر جزءًا من القانون المحلي لكل دولة متى ما صادقت الدولة عليها فقد أنشأت شبكة المحامين العرب موسوعة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية على الإنترنت تحتوي على ما يزيد على اثنتي عشرة ألف وثيقة دولية ما بين اتفاقية ومعاهدة قديمة وحديثة مستندة في ذلك على المصادر الأممية العالمية.. من خلال هذه النافذة نعرض مع كل عدد جانبًا من تطبيقات القضاء لهذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

"عبد الله الناصري"

موقع المعاهدات الدولية من التشريع الداخلي
في ضوء أحكام القضاء

بقلم الدكتور/ عزت العمري

عرَّفت المحكمة الدستورية العليا في مصر المعاهدة الدولية بأنها "مصطلحًا عامًّا Generic term يمتد إلى كل أشكال الاتفاق الدولي فيما بين دولتين أو أكثر إذا دون هذا الاتفاق سواء في وثيقة واحدة أو أكثر، وأيًّا كان نطاق المسائل التي ينظمها، أو موضوعها. ومن ثم يندرج تحتها مما يتصل بمفهومها من صور هذا الاتفاق سواء كان عهدًا، أو ميثاقًا، أو إعلانًا، أو بروتوكولاً، أو نظامًا، أو تبادلاً لمذكرتين".

المحكمة الدستورية العليا القضية رقم 30 لسنة 17 قضائية "دستورية" بتاريخ 2 /3/ 1996/

وبالتأكيد تعتبر المعاهدات في العصر الحديث أداة قانونية محورية في تنظيم العلاقات الدولية، حيث تنصرف آثارها إلى مجالات متعددة تشمل التجارة، والبيئة، والملكية الفكرية، والنقل، وسائر مجالات التعاون الدولي.

ومن ثم يثور التساؤل حول الحكم الواجب إعماله عند تعارض أحكام المعاهدة الدولية مع التشريع الداخلي، سواء أكان هذا التشريع سابقًا على نفاذها أم لاحقًا لها.

ويتضح من خلال تتبع أحكام محكمة النقض المصرية، أنها انتهت في حكم حديث لها إلى تقرير وجوب إعمال نصوص المعاهدة الدولية، حتى في حالة تعارضها مع أحكام التشريع الداخلي.

حيث قضت بأنه "وفقًا للمبدأ المعمول به في القانون الدولي الذي جاءت المادة ٢٧ من معاهدة فيينا لسنة ١٩٦٩ تقنينًا له أن أحكام المعاهدات -بحسبانها اتفاقًا دوليًّا معقودًا بين دول ويخضع للقانون الدولي- تسمو على القوانين الداخلية للدول الأعضاء، ومن ثَمَّ فلا يجوز لهذه الدول بجميع سلطاتها وأجهزتها الحكومية والإدارية أن تُعطل أحكام معاهدة انضمت إليها أو تمتنع عن تنفيذها متذرعة في ذلك بقوانينها الداخلية ما دامت أنها لم تتحفظ على حكم معين فيها عند الموافقة عليها، ويُشكل هذا المبدأ -بلا شك- أحد الأسس التي ترتكز عليها القوة الإلزامية للمعاهدة الدولية طبقًا للمادة ٢٦ من معاهدة فيينا التي وافقت عليها مصر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٨١ الصادر في أول أكتوبر ١٩٨١... وبما مؤداه أن المعاهدة الدولية التي تكون مصر طرفًا فيها تُصبح واجبة الإعمال فيما يثور من نزاع بشأن المسائل التي تنظمها ولو تعارضت أحكامها مع قانون آخر داخلي."

محكمة النقض الطعن رقم 1624 لسنة 83 القضائية بتاريخ 10/ 2/ 2025

وقضي أيضًا "وكانت مصر قد انضمت إلى الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها في 8 من يونيو سنة 1959 والتي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتحكيم التجاري الدولي المنعقد في نيويورك في المدة من 20 مايو إلى 10 من يونيو سنة 1958 وصدر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم 171 لسنة 1959 وصارت نافذة في

مصر اعتبارًا من 8/ 6/ 1959، ومن ثم فإنها تكون قانونًا من قوانين الدولة واجبة التطبيق، ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات أو أي قانون آخر بمصر".

محكمة النقض الطعن رقم 15912 لسنة 76 ق بتاريخ 6/ 4/ 2015

غير أن محكمة النقض قد تبنّت اتجاهًا مغايرًا إزاء المعاهدات الدولية التي تتضمن أحكامًا ذات طبيعة جنائية، وبالأخص ما يتعلق منها بقواعد التجريم والعقاب.

فقد قضي بأنه "لما كان القانون الجنائي هو قانون جزائي له نظام مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمي من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة، ومهمته الأساسية حماية المصالح الجوهرية فهو ليس مجرد نظام قانوني تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التي تعنى بها تلك النظم، وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية".

محكمة النقض الطعن رقم 3487 لسنة 71 القضائية بتاريخ 19/10/2003

وعلى صعيد الأحكام الصادرة عن محاكم دول مجلس التعاون الخليجي:

قضت محكمة نقض أبو ظبي بأن "أحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفًا فيها تكون لها الأولوية في التطبيق، وبحيث تسمو وتعلو على أحكام التشريع الوطني بهذا الشأن، وذلك في حالة وجود تعارض بين الأحكام الواردة بالاتفاقية الدولية والأحكام الواردة في التشريع الوطني".

محكمة نقض أبو ظبي الطعن رقم 956 لسنة 2014 س.9 ق.أ بتاريخ 26/1/2015

وفي حكم آخر لمحكمة نقض أبو ظبي قضي بأنه ""ولئن كانت الاتفاقيات الدولية بمجرد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقًا للأوضاع المقررة يكون لها قوة القانون، وتصبح جزءًا من قوانين الدولة الداخلية، ويكون تنفيذها واجبًا دون حاجة إلى صدور قواعد لتنفيذها شأنها في ذلك شأن أي قانون داخلي، إلا أن ذلك مشروط بألا يوجد بنصوصها ما يدل على غير ذلك من استلزام صدور قواعد تنفيذية بشأنها، أو يكون تنفيذها متعذرًا بدون الأحكام التفصيلية التي يراد للقواعد التنفيذية أن تتضمنها، وذلك في حدود معطيات كل حالة واقعية على حدة وفق ظروفها وملابساتها وما يتصل بها من خصوصيات...

الفقه القانوني كما تصوغه المحاكم العليا

تولي شبكة المحامين العرب أهمية قصوى للتطبيق القضائي للقانون، كما أن الاجتهادات القضائية في المحاكم العربية يكمل بعضها بعضًا ويستفيد بعضها من بعض، لذلك أنشأت أول موسوعة إلكترونية للأحكام الصادرة من المحاكم العليا في مصر ودول الخليج، ولاحقًا -إن شاء الله- ستضاف أحكام المحاكم العليا في دول عربية أخرى، وترى الشبكة أن أحكام المحاكم العليا ثروة قانونية وقضائية عظيمة حافلة بكل ما يحتاج إليه الباحث الأكاديمي والمحامي والقاضي.. وأن تنوعها يثري المعرفة العربية المتراكمة في فروع القانون. وتنشر الشبكة من خلال هذه الصفحة نماذج من التطبيق القضائي للقانون بما يعزز التطبيق الصحيح للقاعدة القانونية ويثري العمل القانوني والبحثي.

"عبد الله الناصري"

التعويض عن الضرر الأدبي في قضاء محاكم مجلس التعاون الخليجي ومحكمة النقض المصرية

بقلم الأستاذ/ أحمد أمين

أولت التشريعات العربية، والخليجية بشكل خاص، اهتمامًا كبيرًا بتعريف الضرر الأدبي وتحديد نطاقه، مما يعكس اهتمامًا تشريعيًّا مشتركًا بحماية الجانب الأدبي "المعنوي" الذي يمس وجدان الإنسان ومشاعره وكرامته.

حيث نصت المادة رقم (222) من **القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 على تنظيم مسألة التعويض عن الضرر الأدبي بنصها:**

"(1) يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضًا، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق، أو طالب الدائن به أمام القضاء.

(2) ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب".

- **وفي المملكة العربية السعودية** فقد استحدث نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ النص على التعويض

عن الضرر الأدبي "المعنوي"، حيث تضمن النظام النص على تعريف موسع للضرر المعنوي، يغطي الأذى الحسي والنفسي الناتج عن المساس بالجسم أو الحرية، أو العرض، أو السمعة، أو المركز الاجتماعي، حيث نصت المادة رقم (138) على:

"1- يشمل التعويضُ عن الفعل الضار التعويضَ عن الضرر المعنوي.

2- يشمل الضرر المعنوي ما يلحق الشخص ذا الصفة الطبيعية من أذى حسي أو نفسي، نتيجة المساس بجسمه أو بحريته أو بعرضه أو بسمعته أو بمركزه الاجتماعي.

3- لا ينتقل حق التعويض عن الضرر المعنوي إلى الغير إلا إذا تحددت قيمته بمقتضى نص نظامي أو اتفاق أو حكم قضائي.

4- تقدر المحكمة الضرر المعنوي الذي أصاب المتضرر، وتراعي في ذلك نوع الضرر المعنوي وطبيعته وشخص المتضرر".

- **أما في دولة الإمارات** فقد نظم القانون رقم (5) لسنة 1985م بإصدار قانون المعاملات المدنية الإماراتي مسألة التعويض عن الضرر الأدبي في مادته رقم (293) بنصها:

"1. يتناول حق الضمان الضرر الأدبي، ويعتبر من الضرر الأدبي التعدي على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي.

2- ويجوز أن يُقضى بالضمان للأزواج وللأقربين من الأسرة عما يصيبهم من ضرر أدبي بسبب موت المصاب.

3- ولا ينتقل الضمان عن الضرر الأدبي إلى الغير إلا إذا تحددت قيمته بمقتضى اتفاق أو حكم قضائي نهائي".

- **وفي دولة الكويت** أيضًا تناولت المادة رقم (231) من القانون المدني الكويتي موضوع التعويض عن الضرر الأدبي بنصها:-

"1- يتناول التعويض عن العمل غير المشروع الضرر، ولو كان أدبيًّا.

2- ويشمل الضرر الأدبي على الأخص ما يلحق الشخص من أذى حسي أو نفسي، نتيجة المساس بحياته، أو بجسمه أو بحريته أو بعرضه أو بشرفه أو بسمعته..." ⓘ

علمتني المحاماة بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري

يسرني في الصفحة الأخيرة من هذه النشرة أن أضع بين يدي القارئ الكريم بعض ما تعلمته واستفدته من مهنة المحاماة وذلك لإيماني بأهمية تبادل الخبرات ونقل التجارب.. بعض هذه الموضوعات تجارب ومواقف وبعضها خواطر..

الوقت في حياة المحامي.. علاقة حاسمة بين النجاح والفشل

تعلمت من المحاماة أن الوقت مورد ثمين لا يمكن تعويضه، وإدارته بشكل فعال تُعدّ مفتاحًا لتحقيق الأهداف المهنية وبناء سمعة طيبة. فالوقت عنصر حاسم في مهنة المحاماة لأنه يؤثر على كل جانب من جوانب العمل.

تعلمت أن الوقت هو بضاعة المحامي التي يبيعها بالساعة والجلسة.. كل دقيقة بثمن.. الاجتماعات وكتابة المذكرات وحضور الجلسات... إلخ كلها بثمن..

تعلمت بالتجربة والممارسة أن العميل يحترم المحامي الذي يحترم وقته ويحترم مواعيده، ويحترم نظام الدوام في المكتب.. إياك أن يشعر عميلك أنك متاح في كل وقت.

تعلمت من الممارسة أن تأجيل الجلسة خسارة صافية للمحامي سواء أكان مدعيًا أم مدعًى عليه، لأن مكسب المحامي يكمن في سرعة إنجازه للقضية التي توكل فيها...

تعلمت أن تأخير البت في القضايا يُضعف ثقة العميل في إمكانيات المحامي، وقد يؤدي إلى فقدان فرص عمل جديدة.

تعلمت أن سرعة إنجاز القضية وفقًا للأصول المهنية هي ما يُميّز المحامي الناجح، حيث إن إنهاء القضايا في وقت قصير يعزز من سمعته في الإنجاز، ويرفع من كفاءته المهنية.

يرتبط الوقت ارتباطًا وثيقًا بكفاءة الأداء، ورضا العملاء، وحتى استقرار المحامي

المالي. فكما يُقال، "الوقت كالسيف، إن لم تقطعه قطعك"، وهذا المثل ينطبق تمامًا على مهنة المحاماة.

المحامي المحترف يضع قواعد محددة لتنظيم وقته يقيس من خلالها أداءه ويحاسب موظفيه. على سبيل المثال، الوقت المتوسط لدراسة ملف القضية.. الوقت المتوسط لكل اجتماع مع الزملاء.. الوقت المتوسط للاجتماع مع العميل..

تعلمت أن نجاح المحامي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحُسن إدارة وقته يتمكن من التعامل مع عدد أكبر من القضايا، مما يزيد من دخله ويعزز مكانته في السوق القانوني. وأن المحامي المحترف قادر على إدارة وقته بشكل فعال وهو الأكثر نجاحًا في هذا المجال.

تعلمت أن استغلال الوقت بشكل فعال يعتمد على عوامل مساعدة أهمها رصد وكتابة المهام وتحديد وقت افتراضي لكل مهمة وهذا يعني تحقيق أداء متميز وزيادة الإنتاجية.

ترتيب الأولويات عامل حاسم في زيادة فعالية المحامي واستغلاله للوقت وسبب جوهري لتميز مكتب المحاماة.

في الغالب لدى العملاء مواعيد محددة ومهمة فإذا لم يكن لدى المحامي القدرة على إدارة وقته بشكل جيد، فقد يؤدي ذلك إلى عدم تلبية هذه المواعيد وخيبة أمل العملاء، مما يؤثر في سمعة المحامي وفرص الحصول على عملاء جدد.

على المحامي أن يتدرب على التخطيط ليومه بعناية.. أوقات للقراءة الحرة.. أوقات للمحاماة.. أوقات للرياضة.. أوقات لمهامه العائلية وبين كل ذلك وقبله وبعده أوقات صلواته وطاعة ربه..

أخيرًا.. إدارة الوقت بشكل جيد عادة مكتسبة وهي سلم المحامي للنجاح.

عبد الله الناصري

مدير عام شبكة المحامين العرب